

الطب البديل بين العلاج والاحتيال دراسة سوسيولوجية ميدانية للظاهرة في الجزائر "ولاية عين الدفلى أنموذجا"

Alternative medicine between treatment and fraud: A field sociological study of the phenomenon in Algeria AinDefla state as a model

عبد القادر نمرود¹ ، أم الخير سحنون²

1 مخبر الإعلام والرأي العام وصناعة القيم - جامعة خميس مليانة (الجزائر) ، anemroud@univ-dbkcm.dz

2 مخبر الإعلام والرأي العام وصناعة القيم - جامعة خميس مليانة (الجزائر) ، o.sahnoune@univ-dbkcm.dz

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/09/10

تاريخ الاستلام: 2021/06/11

ملخص:

جاءت هذه الدراسة لتبرز الإقبال غير المسبوق للمواطنين على التداوي بالطب البديل أو التكميلي، والذي أخذ عدة أشكال نذكر منها الحجامه الرقية، واستخدام بعض الخلطات العشبية، حيث أصبحت تنافس العيادات الإستشفائية والصيدلانية، ومع غياب الأطر القانونية المنظمة لها قد يصبح بإمكان أي شخص يمارس هذا النوع من التطبيب دون مراعاة صحة المريض وسلامته، وعليه بينت هذه الدراسة حجم الظاهرة في المجتمع الجزائري وولاية عين الدفلى كنموذج لها، وقد أبرزت مختلف أشكال الاحتيال الممارسة من طرف بعض القائمين عليها كطب تكميلي وبديل، وأن العلاج به يعتبر فعالا بالنسبة للأمراض المستعصية الذي عجز عنها الطب الحديث. كلمات مفتاحية: الطب البديل ، العلاج ، الاحتيال ، المرض.

ABSTRACT:

This study came to highlight the unprecedented demand of citizens for alternative or complementary medicine, which took several forms, including cupping, ruqyah, and the use of some herbal mixtures, as they compete with hospital and pharmaceutical clinics, and in the absence of legal frameworks regulating them, anyone can practice This type of medication without taking into account the patient's health and safety, and accordingly this study showed the extent of the phenomenon in Algerian society and the state of AinDefla as a model for it, and it highlighted the various forms of fraud practiced by some of those in charge of it as complementary and alternative medicine, and that treatment with it is considered effective for incurable diseases that were unable about modern medicine.

Keywords: Alternative medicine, treatment, fraud, the disease.

1- مقدمة:

يعتبر العلاج بالطب البديل أو التقليدي من أهم العلاجات على مر السنين فقد عرفت مختلف الحضارات القديمة كالفرعونية والبابليين والإغريق وغيرهم هذا النوع من التطبيب فكانت الطبيعة الملاذ الوحيد لإقتناء مختلف المواد النباتية والحيوانية ومنها المعدنية من أجل إستخدامها في العلاج والتخفيف من وطأة الكثير من الآلام التي كانت تصيب الفرد، فقد إعتدوا في علاجهم على المعتقدات الدينية وبعض الطقوس المتعلقة بالسحر والشعوذة، فالعلاج التقليدي كان ولا يزال يمارس حتى في وقتنا الحاضر وقد كون لطريقة ممارسته إطارا قانونيا ومنهجيا علميا حديثا وهذا بعد ما تبنته منظمات الصحة العالمية نظرا لوجود أمراض حديثة قد ظهرت وانتشرت، ربما قد تكون نتيجة تأثير المواد الكيميائية المكونة للدواء أو نتيجة أسباب أخرى، وعليه

- المؤلف المرسل: عبد القادر نمرود

doi: 10.34118/ssj.v16i2.2472

<http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/2472>

ISSN: 1112 - 6752

رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006

EISSN: 2602 - 6090

سنسعى في دراستنا على الوقوف على واقع العلاج بالطب البديل في الجزائر ومحاولة معرفة جوانبه في ظل غياب القانون المنظم له، وستكون الدراسة المطبقة في ولاية عين الدفلى كنموذج لها.

1-1- إشكالية البحث :

أصبح التداوي بالأعشاب الطبية والتردد على أماكن الطب البديل في السنوات الأخيرة ملفت للانتباه، وهذا ربما راجع إلى أن الأدوية الكيميائية والعقاقير الصيدلانية بمختلف أنواعها لم تعد تحمل الثقة لدى المريض، وهذا خوفا من تأثيراتها الجانبية من جهة أو الهروب والابتعاد عن التكاليف الباهظة من جهة أخرى، والتي قد أنهكت جيوب المرضى لاسيما المصابين منهم بأمراض مزمنة ومستعصية. كأمراض الضغط الدموي والسكري وأمراض الحساسية والتنفسية، فمقولة "إذا ما نفعت ما يضرش" تجدها على لسان من يقصدون أماكن التطبيب ومحلات بيع الأعشاب الطبية، وعند المعالجين والبائعين العشابين ومحلات العطارة وكذا من يعرض سلعهم على الأرصفة والأسواق، وما زاد الأمر تناميا للظاهرة هي تلك الخلطات المجهولة الصنع، التي تروج على أساس أنها العلاج السحري لمختلف الأمراض التي عجز عنها الطب الحديث في علاجها، ونظرا لغياب القانون الذي ينظم هذا النشاط أو بالأحرى الممارسات العلاجية والترويج لها باسم الطب البديل، قد يجعل بإمكان أي شخص ممارسته دون مراعاة صحة وسلامة الأفراد، والملفت في الأمر أن الأسواق الجزائرية أصبحت تعج بمختلف التركيبات الدوائية العشبية المجهولة الصنع والمكونات القادمة من إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. دون أن تخضع للشروط الإدارية والرقابة العلمية من قبل المخابر، أما ما تعلق بالممارسات العلاجية كالحجامة والرقية وفي كثير من الأحيان السحر والشعوذة، فهي تمارس خفية وبشكل سري إما في المنازل أو المحلات المغلقة، أوفي ربما أوقات تنعدم فيها الحركة تماما.

أما بالنسبة لأسعار العلاج فقد أصبح ثمن العلاج بالطب البديل ينافس العلاج عند الطبيب المختص أو يزيد عنه في بعض الأحيان، فبعض ممارسي الحجامة يقومون بالعلاج على مراحل متعددة وفي كل مرحلة يتقاضى ثمن العلاج. وكما أسلفنا الذكر فالترويج لفعالية ونجاعة التداوي فإنه يخضع لعدة طرق منها الدعاية عبر مواقع التواصل الاجتماعي أوبما عن طريق الاستعانة بأشخاص يدعون أنهم قد تعافوا بفعل متلقوه من علاج أو بفعل تركيبات وخلطات أثبتت نجاعتها. وفي ظل غياب النص القانوني الذي ينظم ممارسة الطب البديل كما أقرته منظمة الصحة العالمية وانتهجته بعض الدول العربية كالإمارات والأردن ومصر وبعض الدول الغربية في طريقة الممارسة والعلاج، يمكن طرح التساؤل الآتي: هل أصبح الطب البديل في الجزائر أداة للعلاج أم انه وسيلة يستخدم للاحتيال على المرضى في ظل الفراغ القانوني وعدم نجاع الطب الحديث في علاج الامراض المستعصية والمزمنة؟

1-2- التساؤلات الفرعية :

هل لغياب الاطر القانونية دور في الاحتيال باسم الطب البديل؟

هل فقدان الثقة في العلاج الكيميائي يساعد في الاحتيال عبر الطب البديل؟

1-3- فرضيات الدراسة :

لغياب الاطر القانونية دور في الاحتيال باسم الطب البديل

فقدان الثقة في العلاج الكيميائي يساعد في الاحتيال عبر الطب البديل

1-4- أهداف الدراسة :

وكان هدفنا من هذه الدراسة الوقوف على هذه الظاهرة من خلال :

-الاطلاع عليها ميدانيا وعرض تفاصيل ممارستها.

- محاولة معرفة الجانب الخفي للعلاج بالطب البديل .

- معرفة مامدى غياب القانون في ممارسة هذا العلاج .

وهذا في ظل الصعاب والعوائق نظرا لخصوصية الظاهرة من جهة وشح المعلومات من جهة أخرى

2 - منهجية الدراسة :

1-2-1 المنهج المتبع : الوصفي التحليلي :

يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة للظواهر ومحاولة جمع الحقائق والمعلومات والبيانات الكمية او النوعية للظاهرة المدروسة ومحاولة تحليلها وتفسيرها من حيث درجة ارتباطها بالظواهر الاخرى. (محمد، سرحان علي المحمودي 2019، ص 47).

2-2-2 التقنية المستعملة :

2-2-2-1 الملاحظة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على تقنية الملاحظة غير المشاركة في عرض تفاصيل ممارسة القائمين بالعلاج في الحالة الثانية والثالثة ، أما بالنسبة للحالة الاولى فهي قضية معالجة من طرف مديرية التجارة لعين الدفلى بالتنسيق مع أمن ولاية عين الدفلى اما فيما يخص العلاجات التقليدية عبر تسعة بلديات عبر الولاية ونظرا لصعوبة الدراسة فاعتمدنا على الملاحظة غير مباشرة وعلى التقصي من خلال الاعتماد على فاعلين آخرين في جمع البيانات .

2-2-2-2 المقابلة :

تم إستخدام في هذه الدراسة تقنية المقابلة والتي مكنتنا التعرف أكثر على تفاصيل العلاج من خلال محاوره بعض المرضى وطريقة علاجهم من قبل القائمين على هذا النوع من العلاج ، الأمر الذي مكنتنا من أخذ انطباع وصورة على الظاهرة من مختلف جوانبها .

2-2-3 عينة الدراسة :

تم استخدام في هذه الدراسة على عينة كرة الثلج بحيث تسمح هذه العينة للوصول للمفردات التي يصعب الوصول اليها وذلك لحساسية الموضوع ومن ثم يمكن الوصول الى مفردات اخرى تخدم الدراسة.

2-3-3 حدود الدراسة :

2-3-3-1 المجال المكاني :

تمت حدود الدراسة في بعض بلديات ولاية عين الدفلى من خلال الإطلاع والتقصي حول الظاهرة المدروسة .

2-3-3-2 المجال الزمني :

تمت الدراسة في الفترة ما بين 12 فيفري 2021 الى غاية 24 ماي من نفس السنة.

3- تحديد المفاهيم :

نحاول من خلال هذا العنصر الأخذ بأهم المفاهيم المستخدمة في هذه المقالة والتي يمكن استخدامها وإدراجها على النحو

التالي :

1-3-1 الطب البديل (médecine alternative) :

يشير مصطلحي "الطب البديل" أو "الطب التكميلي" إلى مجموعة من ممارسات الرعاية الصحية التي ليست مدمجة إدماجا كاملا في نظام الرعاية الصحية السائد. (منظمة الصحة العالمية، إستراتيجية الصحة العالمية في الطب التقليدي (الشعبي) 2014-2023، ص 15). وهي تستعمل بصورة تبادلية أو تناوليه مع الطب التقليدي (الشعبي) في بعض البلدان وعليه يمكن القول أن

الطب البديل هو استخدام لبعض الطرق العلاجية تدخل ضمن المعارف والخبرات المستوحاة من الطب الرسمي أو جملة الثقافات المتوارثة بغية الحفاظ على الصحة والوقاية من الأمراض.

ويقصد به كذلك انه ممارسات طبية متفاوتة، تستخدم أساليب ومعارف وعقائد متنوعة، كما تشمل استخدام النباتات والحيوانات أو الأدوية ذات القاعدة المعدنية. أو جميع ذلك بما فيها المعالجات الروحية والطرق اليدوية والتمارين التي تطبق مفردة أو بالمشاركة بقصد المحافظة على الصحة وكذلك تشخيص الأمراض ومعالجتها (عائشة، بنت محمد عمر الشمسان 2016، ص 14).

2-3- العلاج (traitement) :

ويقصد به رد الصحة للمريض بعلاجات دوائية (نباتية أو مصنعة كيميائية أو بالهندسة الوراثية) أو علاجات نفسية أخرى إشعاعية، فيزيائية، جراحية، نقل النسخ والأعضاء. (حياة، بن عروس، 2014-2015، ص 11). والعلاج هو مفهوم يتعلق ويقترب بالمرض لذا نعني به حالة التوازن للجسم بعد الخلل في وظيفة من وظائفه الحيوية وهذا عن طريق الدواء أو مستحضر سواء كان نباتي أو حيواني أو كيميائي أو عن طريق الجراحة.

3-3- المرض (la maladie) :

عرف المرض بأنه حالة التغير في الوظيفة أو الشكل لعضو ما، ويكون الشفاء منه صعبا أو مستحيلا بدون علاج، ولأجل العودة إلى التوازن الفسيولوجي يتطلب من الجسم عدة عمليات ووظائف. (نادية، وآخرون، 2018، ص 23). وعليه يمكن القول أن المرض هو حالة اللاتوازن في نشاط الأعضاء أو قصور عضو من أعضاء الجسم عن وظيفته.

4-3- الاحتيال (fraude) :

جاء في القانون الجنائي عدة تعريفات منها. « الاستيلاء على مال منقول مملوك للغير بخداع المجني عليه وحمله على تسليمه»

وعرفها البعض الآخر. « الاستيلاء على الحيازة الكاملة للمال الغير بوسيلة يشوبها الخداع، تسفر عن تسليم ذلك المال». (طاهر، جليل الحبوش، 2001، ص 17)، وعليه فالاحتيال هو أسلوب أو طريقة يعاقب عليها القانون وصفة منبوذة من طرف المجتمع لما تخلفه من أضرار مادية ومعنوية.

4- الطب التقليدي في الجزائر :

على غرار الكثير من الدول، تعرف الجزائر انتشارا واسعا واهتماما كبيرا في مجال الطب بصفة عامة والطب التقليدي بصفة خاصة، والطب التقليدي في الجزائر ليس وليد فترة حديثة وإنما يضرب بجذوره منذ الأزل وعبر مختلف المحطات التاريخية المتعاقبة على تاريخ الجزائر، وعليه نتناول أهم المحطات التاريخية للطب في الجزائر والتقليدي منه وصولا إلى ما هو عليه الآن.

4-1- في العهد العثماني .

خلال فترة الحكم العثماني كانت المكتبات تعدم أرجاء البلاد وذلك قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، ومن ضمن ما احتوته تلك المكتبات. مخطوطات وكتب لممارسات طبية وعلاجية تستمد موادها بما توفره الطبيعة من ثروات نباتية وحيوانية ومعينية، وبحكم التنوع الجغرافي للجزائر وطبيعة تنوع أقاليمها، وفرت لمهنة التطبيب كل أنواع المواد المستخدمة في العلاج.

إن الطب الشعبي أو التقليدي يعكس لنا ذلك الموروث الثقافي من الخبرة والمعرفة الذي توارثته الأجيال أبا عن جد، لذا يمكن القول أن العائلات الجزائرية قد تخصصت واشتهرت في مجال الطب كل على حسب اهتمامه وميوله، فمنهم من أخذ على عاتقه العلاج بالحجامة وآخر في تجبير الكسور وهكذا من أنواع العلاج، وتعتبر منطقة "شرشار" في الاوراس معروفة "بالتبرنة" أي

أن الطبيب يمارس مهنة التطبيب في الأسواق الشعبية بغية الاسترزاق وكسب القوت. (عثمان، بوحجرة، 2014-2015، ص 22). مما يفسر أن الطب والعلاج يمارس مثله مثل النشاطات الأخرى على مدار الأسبوع، فالفترة الممتدة من بداية القرن السادس عشر إلى غاية 1830 كانت متوفرة على عدة طرق للممارسة الطب وكانت هذه الطرق تكمل بعضها البعض، إلا أن المجتمع الجزائري لجأ للطب الشعبي باعتباره امتدادا للطب العربي. (مصطفى، خياطي، 2013، ص 50). وقد استمد الجزائريين آنذاك مصادر العلاج الشعبي من الكتب المتواجدة في المساجد والزوايا لدراسات "ابن رشد" و"ابن سينا" و"داود الأنطاكي"، كما تمت ترجمة الكتب القديمة خاصة منها الإغريقية، ويعتبر كتاب «دليل العلاج» من أهم الكتب الذي توفر على العديد من أسماء الأمراض والأوبئة وكيفية علاجها عن طريق الأعشاب. (مصطفى، خياطي، 2013، ص 73). ومع أن وجود تلك المصادر العلاجية وبعض المتطبين، لم يمنع من وجود الخرافة، فقد اختلطت بالطب في معظم الأحيان، فالعامة كانت تؤمن بالتداوي بالشرب من بئر معينة أو بتعليق تميمة معينة أو زيارة والي صالح، كما أن النسوة خصوصا كانت تؤمن ببعض الأسباب غير الطبية للشفاء من العقم وحفظ الولاء بين الزوجين. (نعيم، عيزل، 2004-2005، ص 107). وكما أسلفنا الذكر سابقا، كانت العناية بالكتب الطبية أكبر من العناية بالعلوم الأخرى، ذلك لأن الإنسان كان في حاجة ماسة للعلاج وللحفاظ على صحته وسلامته لذا وجب عليه اتخاذ جميع الأسباب والوسائل من أجل ذلك.

وعليه سنستعرض أهم الممارسات العلاجية آنذاك والتي استمدت معالمها من مدرسة التداوي بالأعشاب بقيادة زعيمها "عبد الرزاق ابن حمدوش الجزائري".

-عبد الرزاق ابن حمدوش من علماء القرن الثامن عشر في الجزائر ولد سنة (1107هـ، 1695م) بمدينة الجزائر، قال عن نفسه "الجزائر الدار والمنشأ، الأشعري العقيدة، المالكي المذهب، الشريف نسبا". (وافية، نفطي، 2019، ص 34). كانت معظم الأدوية في تلك الفترة العثمانية تعالج الجانب الخارجي من جسم الإنسان، فالجراحة كانت شبه منعقدة وقد اقتصر العلاج على الأدوية التي كانت تركب من النباتات المتوفرة في البلاد ومن ضمن هذه التراكيب، نذكر على سبيل المثال: المعاجين و الأشربة، بالإضافة إلى ممارسة الكي والحجامة وبعض الأساليب المتعلقة بالجانب الروحي كالرقية وتعليق التمام. (سعد الله، أبو القاسم، 2011، ص 417). أما بالنسبة للعلاج من بعض الأمراض فقد استخدم الجزائريين نبات "السندقورة" لتخفيف الحمى والرضوض "بالكي"، أما الجروح فقد عولجت بصب الزبدة الساخنة على منطقة الجرح ...، وفيما يخص مرض "الجدري" كان للجزائريين معاملة خاصة له، حيث يحفظ المريض في حالة دفن وإعطائه حبات من "الكرميس" في العسل، كما عولج التورم والالتهاب بأوراق النباتات وكانت الحناء وسيلة لعلاج الحروق البسيطة. (سعد الله، أبو القاسم، ص 418).

2-4- خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية 1830-1954.

خلال هذه الفترة ظل الطب التقليدي الملاذ الوحيد الذي يقصده الجزائريين للعلاج وذلك بمختلف الوصفات العلاجية التي دونت من قبل، وقد أثبتت فعليتها في مختلف الأمراض وخاصة الظاهرة منها. خلال زيارة "توماس شو" (thomas sha) للجزائر في مطلع القرن الثامن عشر. صرح قائلا: أن الجزائر تفتقر إلى الأطباء و أرجع ذلك إلى قلة الأمراض الخطيرة وانعدامها، وتشير التقارير سنة 1851 أنه استعملت علاجات للكسور تمثلت في بعض الأعشاب والنباتات مثل نبات الزنبق والحناء. (يمينة، مجاهد، 2017-2018، ص 80). وبقي الحال هكذا لدى أغلبية الجزائريين حتى سنة 1908 تقريبا، وقد كان الجزائريين مبتعدين عن الفرنسيين في مجال الطب والتداوي. لأن فكرة العداء والخوف لازالت مسيطرة عليهم.

لقد أكد الدكتور : "ديركل " حين ألقى محاضرة عن موقف العرب (الجزائريين) أنهم ما يزالون يتعالجون بالأدوية المعروفة لديهم منذ قرون مثل :الحشائش والمشروبات وأنواع الثمار. (سعد الله، أبو القاسم، 2011، ص 226).

إن الطب الشعبي أو التقليدي في الجزائر بالنسبة للجزائريين ليس مجرد ممارسة علاجية فقط وإنما موروثا ثقافيا واجتماعيا يعبر عن تاريخ مجتمع ظل يحافظ على مقوماته وهويته الأصيلة على مر الأزمنة .

جاء في رسالة دكتوراه "لمحمد العربي" (1859-1939) الموسومة "بالطب العربي في الجزائر" سنة 1884، بعض أشكال العلاج التقليدي، والذي تم استخدامه التجريبي من قبل الأطباء الجزائريين. (يمينة، مجاهد، 2017-2018، ص 104). مما يفسر ويؤكد حرص المجتمع الجزائري وثقته في الوصفات العلاجية التقليدية المقدمة، وهذا من خلال الدراسات الأكاديمية في تلك الفترة.

إن الإيمان لدى عامة الجزائريين خلال الفترة الاستعمارية بنجاعة العلاج الشعبي والتردد على الأطباء العشائين لمعالجة كافة الأمراض، هو أمر واجب وحتمي لديهم، فزيارة طبيب فرنسي أو بمجرد التفكير في ذلك يعد ضربا من الخيال، لأن الفرنسيين بالنسبة لهم أعداء ولا يمكن بحال من الأحوال الوثوق بهم إطلاقا.

أما بالنسبة لسكان الأرياف، فالأطباء عندهم هم كبار الأعراس وزعمائها وحكمائها وذلك لما اكتسبوه من خبرة واسعة ومعرفة بأمور التطبيب عن طريق التوارث و التجربة.

خلال الفترة الاستعمارية وبالضبط سنة 1911 وصف السيد "سيكار" (sicard) وهو متصرف إداري للبلديات المختلطة. بعض الممارسات الطبية، التي تجمع بين الطب والخرافة، حيث لاحظ أن في بلدة "تيقيطونت" سكانها يترددون على الأطباء الشعبيين، وكان علاجهم للحصى عن طريق كتابة "كروم وفيروم وحمانة" على ثلاثة أنوية (جمع نواة) ثم تحرق ويشم المريض دخالها. (سعد الله، أبو القاسم، 2011، ص 241). وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الجزائريين كان إيمانهم بهذا النوع من العلاج وممارسة الطقوس إيمانا كبيرا بالشفاء لأمراضهم، ولا سبيل لغير ذلك، إلا باتخاذ هذا العلاج.

إن التعليم الطبي الأوربي انطلق رسميا عام 1933 أين تم إلقاء أول درس في الميدان وكان موجها لأوروبيين وتم ذلك في مستشفى "الداي" بباب الوادي. (نعيمة، عيزل، 2004-2005، ص 113). فعدم تمكن الجزائريين من مواصلة الدراسات، ومع القطيعة التي كانت بين الجزائريين والفرنسيين بسبب الاستعمار وممارسة هذا الأخير كل أنواع الظلم والقهر عليهم، جعل من التوجه إلى العلاج الشعبي أمر ضروري إلا في مناسبات نادرة كاستحالة شفاء المريض أو إصابته بأمراض غريبة، والجدير بالذكر أن الطب البديل أو كما تعددت أسمائه ظل يمارس طيلة الحقبة الاستعمارية وقد اتخذ شكلا آخر للتداوي وهي :

4-2-1- الطب السحري والخرافي :

لقد تطرق الكثير من الكتاب عن هذا النوع من الطب (السحري والخرافي) وتلك الممارسات التي ارتبطت بالعقائد القديمة، التي ليست لها صلة بالدين ولا بالعلم وإنما تفشي الجهل بين أفراد المجتمع والابتعاد عن التعلم ومنطق العقل جعل من الشفاء أو التداوي يأتي من شجرة أو ضريح أو تميمة أو حرز.

في الفترة الاستعمارية انتشرت كل مظاهر وأنواع الأساليب الغريبة والتي لا تحمل كما أسلفنا الذكر في شيء من الدين والعقيدة وبذلك عم الاستغلال والتحايل على الناس .

وصف "الميلي" : أن النشرة هي من أنواع التطيب ولها حكم الرقية والتميمة حسب قوله، وعرفها بأنها تعويذة يعالج بها المريض والمجنون بحيث يعلقها ويمحوها ويشرب ماءها أو يدهن بها، وحسب تعريف "الميلي" النشرة أيضا السحر وإبعاد السحر عن المسحور، وترتبط بالجن، وغالبا حتى اسم الله لا يذكر على الذبيحة إرضاء للجن. (سعد الله، أبو القاسم، 2011، ص 249).

3-4- خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية 1954-1962 :

كانت سياسة المستعمر الفرنسي مبنية على القمع والتعذيب وممارسة جميع الأساليب الوحشية للقضاء على الثورة ومن جملة الأهداف المسطرة لذلك هو محاولة طمس الهوية الوطنية الإسلامية للفرد الجزائري، وذلك عن طريق ضرب المقومات الأساسية بما في ذلك التراث الشعبي الموروث وجعل المجتمع تحت سيطرة الجهل والأمية والإيمان بالخرافة وعزلهم عن الخدمات التعليمية والصحية بصفة نهائية.

جاء في دراسة عن مستوى الحياة في الجزائر سنة 1954 أن عدد سكان الجزائر وصل إلى 9 ملايين و528 ساكنا، منهم مليون واثنان وأربعون ألف (1.42.000) أوروبي أي ما يمثل (10%) من السكان. (سعد الله، أبو القاسم، 2011، ص 26). كانت جل الخدمات الصحية الفرنسية خلال هذه الفترة موجهة للفرنسيين فقط وكانت عبارة عن مستشفيات فرنسية، أما بالنسبة للجزائريين فكانت عبارة عن مساعدات طبية للأهالي تكاد تنعدم تماما.

وكان مشروع قسنطينة الذي حاول إنشاء عدة مستشفيات بطاقة 100 سرير إضافة إلى التي كانت موجهة إلى قسنطينة ووهران، أغلبها تم انجازها، إلا بعد الاستقلال في المدن الكبرى. (مصطفى، خياطي، 2013، ص 385). مما جعل العلاج أمر مستحيل. وبقي الطب البديل هو الملجأ الوحيد للجزائريين وفي كثير من الأحيان اللجوء إلى السحر والشعوذة.

4-4- فترة ما بعد الاستقلال :

اقل ما يقال بعد الاستقلال أن المستعمر خلف وراءه وضعية مزدرية ومتردية على جميع الأصعدة والمجالات. ولعل ميدان الصحة قد أخذ نصيبه من الإهمال ونقص في الهياكل الصحية والقائمين عليها، لذا كان لزاما على الدولة الجزائرية الاستعانة بما تقدمه الدول الشقيقة والصديقة من مساعدات سواء تعلق الأمر بالأطباء أو التجهيزات الطبية والأدوية. وظل الأمر على هذا الحال، وفي غياب سياسة صريحة وممنهجة تنظم الطب عامة والطب البديل خاصة، بحيث بقي هذا الأخير يسوده الضبابية في التشريع الجزائري وقد جاء قانون الصحة بجملة الأحكام الأساسية في مجال الصحة وتجسيد الحقوق والواجبات المتعلقة بحماية صحة السكان وترقيتها.

1-4-4- قانون الصحة 1985:

المؤرخ في 1985/02/16. (الجريدة الرسمية 1985/02/17، العدد 8).

الملفت للانتباه أن هذا القانون والمتضمن 9 أبواب لم يدرج أي ممارسة خارج النطاق العمومي الرسمي ولم يتطرق إطلاقا إلى ممارسة الطب البديل وممارسيه، وهذا ما يفسر عن عدم اهتمام الدولة الجزائرية به، ومن بين القوانين الذي تضمنه هذا القانون بأبوابه كان على النحو التالي :

- الباب الأول : مبادئ وأحكام أساسية، ويتمحور هذا الباب حول الأحكام التي تتعلق بالصحة ومجانية العلاج والتخطيط الصحي.

- الباب الثاني: الصحة العمومية ومكافحة الأوبئة وهذا من خلال تدابير حماية المحيط والبيئة والوقاية من الأمراض المعدية وكيفية مكافحتها وكذلك مختلف الآفات الاجتماعية، أي الحماية الصحية على مختلف الأصعدة.

- الباب الثالث : الصحة العقلية، أي يضم هذا الباب التكفل بالذين يعانون من أمراض عقلية والإهتمام بالهياكل الصحية والتدابير لتكفل بالمريض.

- الباب الرابع : أحكام تتعلق ببعض الممارسات الوقائية والعلاجية الواجب القيام بها وذلك حسب طبيعة الحالات.

-الباب الخامس : يبرز هذا المحور مصادر تمويل قطاع الصحة بالمواد الصيدلانية ومختلف الوسائل والأجهزة المستخدمة في الطب.

- الباب السادس: ويتعلق الأمر بتحديد الوظائف لمستخدمي الطب كل حسب منصبه ووظيفته.

-الباب السابع :تمويل الصحة، بحيث تتكفل الدولة بتمويل جميع المصالح العمومية للصحة بما في ذلك هيئات الضمان الاجتماعي.

-الباب الثامن : وهي أحكام جزئية تتعلق بالمستخدمين والمواد الصيدلانية وكذلك أحكام تتعلق بالصحة العمومية ومكافحة الأوبئة.

لقد ظل هذا القانون حتى عام 2017 وقد ضم في طياته أحكام ذات التوجه الاشتراكي، أما فيما يتعلق بقانون 2017 فهو كذلك لم يأتي بالجديد فيما يخص بالطب البديل، فجميع القوانين جاءت لتنظيم الصحة العمومية.

يتضح جليا من خلال الاطلاع على قانون الصحة 1985 و2017، غياب تنظيم الطب البديل أو التقليدي، لا من ناحية الممارسة ولا الممارسين في التشريع الصحي. (نادية، وآخرون، 2018، ص 116). وهذا ما يفسر أن الدولة الجزائرية ليس لها الرغبة الكاملة بالاعتراف به كطب مكمل للطب الرسمي، وعليه فإنه لا مجال لشك أنه سيأخذ (الطب البديل) مسارا مغايرا لما أقرته منظمة الصحة العالمية على أنه طب يمكن تطويره والاستعانة به جنبا لجنب مع الطب الرسمي في صحة وسلامة الأفراد، وبما انه غير معترف به في الجزائر سيتخذ كما ذكرنا مظاهر وطرق وأساليب للاحتيال على أفراد المجتمع الجزائري في ممتلكاتهم وعلى حساب صحتهم من قبل أشخاص يفتقدون الكفاءة العلمية والممارسة الشرعية القانونية، بغية كسب المال السريع واللعب على وتر حساس ألا وهو المرض والألم.

في حين تبقى بعض القوانين المحدودة و المنسوبة إلى وزارة التجارة قد أدرجت من اجل ممارسات تجارية تخص بائعي الأعشاب في إطار حماية المستهلك وقمع الغش وسنستعرض النشاطات المضمونة التي دونت في المدونة والخاضعة للقيود بالسجل التجاري وهي كالتالي.

4-2- مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيود بالسجل التجاري :

نستعرض من خلال هذه المدونة النشاطات التي تقرها وزارة التجارة في إطار بيع الأعشاب المرخص بها، وكذا الممارسة المتعلقة بالعناية الجسدية، وخارج هذه النشاطات المرخص بها يعتبر صاحبها مخالفا لما أقرته وزارة التجارة ويعاقب عليه القانون من خلال اجراءات متخذة سنطرق إليها لاحقا .

مدونة 1. (السجل التجاري، مديرية التجارة عين الدفلى، 2021)

* <u>رمز النشاط</u> : 501119
* <u>تسمية النشاط</u> : أعشاب
* <u>مضمون النشاط</u> : بيع نباتات أو أجزاء من نباتات طبية غير سامة، طرية أو جافة (يمنع بيع المستحضرات أو التركيبات الطبية)
* <u>النشاط الإضافي</u> : بيع توابل، الحناء، الكحل، البخور، مواد مشابهة

مدونة 2. (السجل التجاري، مديرية التجارة عين الدفلى، 2021)

* <u>رمز النشاط</u> : 511111
* <u>تسمية النشاط</u> : تاجر متنقل للأعشاب على مستوى أسواق البلديات
* <u>مضمون النشاط</u> : بيع بالتجزئة على مستوى أسواق البلديات للأعشاب الطبية ماعدا (التحضيرات أو مكونات الأدوية)، البقايا النباتية الأخرى، قشرات الرومان، جذور
* <u>النشاط الإضافي</u> : بيع توابل، بيع بالتجزئة للحنة، الكحل، بخور، منتجات متشابهة .

مدونة 3. (السجل التجاري، مديرية التجارة عين الدفلى، 2021)

*رمز النشاط: 511309
*تسمية النشاط: تاجر متنقل للأعشاب
*مضمون النشاط: بيع بالتجزئة للأعشاب الجافة والجذور (باستثناء الخلطات والمستحضرات الطبية....الخ) ، النباتات الأخرى ، قشرات الرومان ، جذور، الجوز.
*النشاط الإضافي: بيع التوابل، بيع الحنة، الكحل .

مدونة 4. (السجل التجاري، مديرية التجارة عين الدفلى، 2021)

*رمز النشاط: 406206
*تسمية النشاط: استيراد النباتات الطبية أو الصناعية
*مضمون النشاط: استيراد النباتات، أجزاء النباتات، الحبوب وثمار الأصناف المستعملة خاصة في الطب وفي العطاراة أو لاستعمالها كمبيدات حشرات أو الطفيليات أو ما يشابهها، طرية أو جافة، مقطعة، مفتتة، أو مسحوقة.

مدونة 5. (السجل التجاري، مديرية التجارة عين الدفلى، 2021)

*رمز النشاط: 614005
*تسمية النشاط: معهد العناية الجسدية
*مضمون النشاط: النشاطات المرتبطة بالراحة والرفاهية الجسدية كتلك التي تقدمها الحمامات، المرشات، الصونة، المصححات الشمسية، معهد الدلك والاسترخاء (ماعدة ممارسة عملية صبغ البشرة بالإبر).
*النشاط الإضافي: الدلك في المنزل، وضع تحت تصرف الزبائن مشروبات ساخنة وباردة

ويجدر بالذكر أن النشاط المبين في المدونة رقم 5 والخاص بمعهد العناية الجسدية وبالتحديد النشاط الإضافي، الدلك في المنزل. يمارسون أصحابها نشاطات أخرى غير مرخصة كالحجامة والرقية وأمور أخرى تحت هذا النشاط. (العناية الجسدية). فالظاهر للعيان انه نشاط مقيد بالسجل التجاري ولكن الممارس شيء آخر.

5- واقع العلاج بالطب البديل في الجزائر

يعتمدون الجزائريين في علاجهم على التطبيب الذاتي، أي اقتناء أدوية دون المرور على الطبيب، وتبين أبحاث الإحصائيات الصادرة أن أزيد من 40% يعتمدون على ذلك. واستنادا لدراسة أنجزتها نقابة معاملي الصيدلة فإن 52% يستهلكون الأدوية دون وصفة طبية و أن 45% يفضلون تناول الأعشاب الطبية وكل ماله صلة بالطب البديل. (حجامة، رقية، خلطات أعشاب.....). (أمال، بارونات الأعشاب الطبية تهدد الصيدالة والأطباء، 2018). (<https://www.elbilad.net>) وفي دراسة أخرى قامت بها المنظمة الجزائرية لحماية وإرشاد المستهلك . أن 53% يقصدون محلات الطب البديل قصد العلاج لمختلف أمراضهم، وقد كشف رئيس الجمعية انه ما يقارب 25% من المستجوبين عارضو التوجه لمثل هذا النوع من العلاج. (محلات الاعشاب والرقية تستقطب الجزائريين أكثر من المستشفيات

15:20 - <https://www.echrouk.online.com-date11/10/2017>). ما يفسر ارتفاع نسبة إقبال الجزائريين على الطب البديل وخاصة في ظل تطور وسائل الإعلام والاتصال، ونختص منها وسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبحت في متناول الفرد الجزائري، بالإضافة إلى التكاليف العلاجية المرتفعة في الطب الرسمي، مما جعل الجزائريين يميلون للعلاج التقليدي أو البديل .

وفي ذات السياق أكدت بعض التقارير أن مختلف الأعشاب قد ارتفعت أسعارها بشكل ملفت للانتباه وخاصة مع تفشي وباء "كورونا" فقد وصل سعر نبات الزعر إلى 4000 و5000 دج للكيلوغرام بعد ما كان سعره لا يتعدى 1000 و1500 دج للكيلوغرام أما فيما يتعلق بالإعشاب الأخرى والتي لها علاقة بالطب البديل فقد ارتفعت بنسب متفاوتة وإذا ما استعرضنا قيمة المواد الأخرى

التي تدخل في بعض التركيبات كالعسل ومختلف الزيوت الأخرى فإنها قد فاقت أسعارها مستويات خيالية. (أعشاب طبية لم تعد في متناول الجزائريين، الشروق أونلاين، تاريخ 2020/12/11). مما يعكس قيمة العلاج الباهظ عند ممتني الطب البديل، فسعر العلاج لبعض الأمراض عن طريق تقديم خلطات قل ما يقال عنه أنه جنوني وخيالي. كمرض "العقم" (sénilité) مثلا، وفي هذا الغرض أعدت جريدة "الخبر" تقرير يفيد أن هذا المرض وصل علاجه إلى 8 ملايين سنتيم مقابل خلطة مكونة من بعض الأعشاب والزيوت والعسل وقد يجهل الفرد مكونات هذه الخلطة مما قد يؤثر على صحته وسلامته. (سارة، أعشاب سامة تباع بالملايين في الجزائر 2016. [article.press https://www.elkhbar.com](https://www.elkhbar.com/article.press)). ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه إلى مواصلة العلاج على عدة فترات وإن كل مكون له قيمته مما يفسر الجشع والاحتياال على المرض واللعب على جوانب حساسة مثل الإنجاب.

6- الظاهرة في ولاية عين الدفلى

ولاية عين الدفلى إحدى أقاليم الجزائر تشهد تناميا ملحوظا للظاهرة، ما سنحاول التطرق إليه من خلال إبراز واستعراض لبعض الإحصائيات مع أنها شحيحة وهذا لخصوصية الظاهرة، ولكن فيها من الرؤية التحليلية ما يجعلنا نقف عند أهمية الموضوع، وفق معطيات قد توجي على مدى جشع وطمع بعض المحتالين على أفراد الولاية، وربما من خارجها باسم الطب البديل وباسم لا شفاء للأمراض المستعصية من دونه، وعليه سنستعرض بعض النشاطات المتعلقة بالأعشاب ونسبها، والتي لا تمثل الوجه الحقيقي لذلك .

1-6- النشاط التجاري للأعشاب بين المقيد والمتداول :

عرف النشاط التجاري للأعشاب في ولاية عين الدفلى خلال الآونة الأخيرة قفزة من حيث التداول، إذ أصبح المواطن في حاجة ماسة لمختلف أصناف الأعشاب والنباتات العطرية ومختلف الزيوت، التي يستخدمها في الحياة اليومية من مأكّل وعلاج وعناية جسدية، وهذا ما قد عزز بفتح العديد من محلات ومراكز التداولي والإستطباب، وسنعرض عليكم من خلال الجدول الحالات المصرح بها من السجل التجاري الموزع على عشرة بلديات فقط من أصل 36 بلدية في ولاية عين الدفلى. (السجل التجاري لولاية عين الدفلى ، 2021).

جدول 1. يمثل عدد الحالات المصرح بهم عبر 11 بلدية (السجل التجاري، 2021)

البلديات	المحلات المصرح بهم في السجل التجاري	النسبة المئوية
خميس مليانة	15	40.5%
عين الدفلى	06	16.2%
العطاف	04	10.8%
بومدفع	04	10.8%
العبادية	02	05.4%
الروينة	01	02.7%
جنبدل	01	02.7%
جليدة	01	02.7%
عين الأثياخ	01	02.7%
بئر ولد خليفة	01	02.7%
عين التركي	01	02.7%
المجموع	37	100%

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن مجموع البلديات المصرح بهم في السجل التجاري هي: 11 بلدية من أصل 36 بلدية حسب التقسيم الإداري، إلا أننا نجد تفاوت كبير وتشتت في تجارة هذا النشاط حسب كل بلدية، إذ نجد بلدية خميس مليانة تصدر القائمة ب 15 محل أي بنسبة 40.5% من المجموع الكلي لعدد المحلات والمقدرة ب 37 محل على مستوى الولاية ثم تليها بلدية عين الدفلى ب 06 محلات بنسبة 16.2%، وتجدر الإشارة إلى تدرج النسب حسب الكثافة السكانية للبلدية، وهذا ما لا يعبر عن حجم النشاط الممارس في 36 بلدية، أي أن عدد المحلات المصرح بهم في السجل التجاري بعيد عن الرقم الحقيقي والمتداول على أرض الواقع، مما قد يعكس ظاهرة التهرب الضريبي من جهة ومن جهة أخرى تحقيق أرباح وممارسات خارج الأطر القانونية. إن عدم التصريح بالنشاط له عدة دلالات وتفسيرات اجتماعية وقانونية، والتي من شأنها قد تضع الأنشطة المتعلقة بتجارة الأعشاب في دائرة العمل غير الشرعي والمخالف للقانون، الذي بدوره يمارس على الأفراد والمؤسسات الاجتماعية في أشكال الاحتيايل والنصب، وسنبرز ذلك من خلال الخرجة الميدانية والوقوف على حقيقة النشاط الممارس عبر 11 بلدية المصرح بها من أصل 36 بلدية والجدول التالي يبين ذلك.

2-6- الممارسة التجارية والعلاجية خارج الأطر القانونية

جدول 2. يمثل عدد المحلات الموجودة في الميدان (ملاحظة ميدانية ، 2021)

البلديات	عدد المحلات الملاحظة في الميدان	النسبة المئوية
خميس مليانة	27	36%
عين الدفلى	10	13.33%
العطاف	08	10.66%
بومدفع	04	05.33%
العبادية	06	08%
الروينة	05	06.66%
جندل	04	05.33%
جليدة	04	05.33%
عين الاشياخ	02	02.66%
بئر ولد خليفة	03	04%
عين التركي	02	02.66%
المجموع	75	100%

من خلال الجدول الإحصائي رقم (02) يتضح جليا وجود حالات خارج الحالات المصرح بهم في القيد بالسجل التجاري، مما قد يعكس ما تطرقنا إليه سالفًا، حيث انه من أصل 37 محل مسجل اتضح وجود 75 محل من العشابين ينشطون بالتوازي مع المصرح بهم، وهذا ربما يؤكد أوسعنا نظرة صريحة على وجود محلات تنشط في هذا الميدان خارج مراقبة وزارة التجارة، والتي تقدر بضعف المحلات المقيدة في السجل التجاري، تنتهج تجارة مخالفة للقانون، وهذا قد يثبت وجود احتيايل على عدد كبير من الأفراد عن طريق ممارسات تضمن تقديم خدمات علاجية عن طريق خلطات وتداوي خارج الرقابة لوزارة الصحة كالحجامة ومكملات غذائية مجهولة. يدعي أصحابها في كثير من الأحيان أنها علاجات طبيعية لكثير من الأمراض. التي وقف الطب عاجزا عن إيجاد أدوية كيميائية أو طبيعية لها، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل لعينة من العلاجات التقليدية في بعض البلديات، عن طريق استعمال طرق أخرى كالتقصي في جمع قاعدة بيانات ربما تثبت حالة الغش والنصب والاحتيايل خارج الاطار القانوني المنظم لذلك، كما هو مبين في الجدول الاتي :

جدول 3. عدد الحالات التي تمارس العلاجات التقليدية، والتي استطعنا الوصول إليها في 09 بلديات من أصل 36 بلدية (ملاحظة ميدانية، 2021)

نوع العلاج التقليدي البلدية	الحجامة	القطيع	علاج العقم وتأخر الإنجاب	عرق النسا	الرقبة	الاكزيما
خميس مليانة	17	03	02	04	09	03
عين الدفلى	16	05	04	06	07	02
بوراوشد	07	10	09	08	08	06
جليدة	09	08	06	06	08	06
جمعة أولاد الشيخ	06	11	08	06	10	07
العامرة	08	10	05	07	08	03
العبادية	07	09	07	06	09	06
عريب	10	08	06	07	06	04
العطاف	09	09	06	04	07	04

من خلال الجدول رقم (03)، يتضح أن هناك تباين في الأرقام حسب نوع العلاج التقليدي، فممارسة الطب التقليدي في ولاية عين الدفلى أخذ منحى تصاعديا وغير مسبوق في الآونة الأخيرة، حيث تجدر الإشارة إلى أنه حسب التقصي لا تخلو بلدية أو دوار من ممارسة هذا النوع من التطبيب، سواء كان بطرق سرية أو علانية. يؤكد أصحابها أن الشفاء مضمون وأن التداوي لا يؤثر على صحتهم عكس الطب الحديث الذي لم يحقق المرجو منه وخاصة ما تعلق الأمر بالأمراض المزمنة، كما أن الأدوية الكيماوية زادت من متاعب المريض.

والممارسة العلاجية المبينة في الجدول يمتنها أصحابها في سرية بعيدة عن الرقابة ويطرق تقليدية، اقل ما يقال عنها أنها تمارس في ظروف لا تستند على أدنى شروط النظافة والوقاية، ونذكر منها الحجامة، حيث يقوم ممتنها باستعمال كؤوس توضع على ظهر المريض بعدما تفرغ من الهواء بواسطة النار، ثم تشرط المنطقة بشفرات حلاقة، وبعد ذلك تتم عملية امتصاص الدم من الظهر، دون مراعاة عملية التعقيم أو ماتسببه العملية من انتقال للجراثيم إلى الدم أو بتر أحد الأوعية الدموية مما قد يسبب في بعض من الأحيان مضاعفات صحية خطيرة... وقس على ذلك مختلف العلاجات الأخرى، أما الخلطات والعقيدات المجهولة التركيب يدعي أصحابها أنها فعالة ومجدية، وبحكم طبيعة الولاية ومناطقها الريفية، هناك بعض العلاجات لا تخلو من السحر والشعوذة والخزعبلات التي تمارس بعيدة عن الأنظار، فقد أصبح المريض يشتري الأوهام من قبل أناس يمارسون الاحتيال والنصب على حساب تعاستهم وألمهم، في ظل الفراغ القانوني للطب البديل، واستخدام طرق قل ما يقال عنها أنها تصنف في خانة انعدام الضمير تجاه المرضى، الذين يتمسكون ولو بخيط هش من أجل وضع حد لمعاناتهم المرضية والنفسية.

7- السياق القانوني والعقابي للطب البديل :

تعد سلامة الفرد من الأولويات المنتهجة في جميع أقطار العالم، فقد سعت الدول على مر الأزمنة لإيجاد السبل التي من شأنها تحفظ صحة وسلامة الناس من المخاطر والتابعيات نتيجة استهلاك سلعة أو منتج أو ضرر جسماني ومعنوي لممارسة ما، وذلك بسن قوانين وتشريعات تضبط المعاملات التجارية والخدماتية، وفي هذا الصدد تبنت منظمة الصحة العالمية، إستراتيجية من أجل تأمين وضبط الطب البديل، وذلك بغية الحفاظ على أمن وصحة الناس، وقد انتهجت بعض الدول وسارت على خطوات هذه الإستراتيجية، بوضع قوانين وقيود تحدد وتنظم هذا الطب، أما التشريع الجزائري فقد ظل بعيدا كل البعد عن ذلك مما أتاح الفرصة للبعض لممارسته دون مراعاة صحة وسلامة الفرد الجزائري من العواقب التي قد تحدث من جراء تناول أدوية عشبية أو

ممارسات علاجية من قبل أشخاص قد تنعدم فيهم الشروط الوقائية، وينعدم فيهم التخصص الأكاديمي والعلمي، كما هو معمول به لدى الأطباء والصيادلة، وبالتالي لأمجال للشخص في حال تضرره، إلا اللجوء إلى الضمانات والنصوص القانونية الذي يحدده "قانون حماية المستهلك وقمع الغش" الخاص بوزارة التجارة أو الاجتهاد من طرف القاضي، ولعل قوانين (03-09) و(02-04) وقانون (08-04) جاءت لتحديد الممارسة التجارية وفق نشاط مضمون ومقنن كما أسلفنا الذكر في مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد بالسجل التجاري فقط، أما نص قانوني وصريح بالطب البديل فلا يوجد باعتباره انه لا توجد جهة وصية له. وسنستعرض أهم ما جاء في قانوني (03-09) و(02-04) من أحكام عامة ومخالفات وعقوبات (الجريدة الرسمية، قانون 03-09، 02-04، العدد 15 و41).

1-7 قانون (03-09) :

مؤرخ في : 2009/02/25 وقد تضمن عدة مواد تنظم وتحدد القواعد المطبقة في مجال حماية المستهلك وقمع الغش، كما نصت المادة الأولى من هذا القانون .

كما جاءت المادتين (06 و07) على شروط النظافة والنظافة الصحية للمستخدمين، أما (المادة 09)، تلزم المتدخل بأمن المنتجات .

جاء في الفصل الخامس من القانون السالف الذكر في (المادة 17 و18) انه يجب على كل متدخل أن يعلم المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بالمنتج الذي وضعه للاستهلاك بواسطة "الوسم" ووضع علامات أوبأي وسيلة أخرى .

ولغرض تطبيق هذه المواد التي تضمنها القانون (03-09)، وضعت وسائل وآليات حددتها بعض المواد وهي كالآتي.

- تفعيل جمعيات لحماية المستهلك في (المادة 21).
- إنشاء مجلس وطني ودوره حماية المستهلك في (المادة 24).
- جهاز الرقابة يتمثل في جهاز الشرطة والأعوان المخول لهم بنص قانوني، أعوان القمع والغش مصخرين ومرخصين من اجل السهر على مطابقة المنتجات من جهة، ومن جهة أخرى تتبع جميع المراحل في عملية وضع المنتجات للاستهلاك (المادتين 25 و29)، أما فيما يخص الإجراءات الوقائية المتخذة فقد تضمنتهم (المادتين 55 و57) المتعلقة بالسحب والحجز.

2-7 المخالفات والعقوبات :

تضمن هذا القانون عدة مواد من شأنها أن تعاقب كل مخالف أو من لم يلتزم بالإجراءات المعمول بها سواء تعلق الأمر بطبيعة المنتج أو التلاعب بالمستهلك، وفق ما حدد بالنشاط والذي أقرته مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد بالسجل التجاري، وقد جاءت المخالفات والعقوبات في (المواد 68 إلى 95) بفرض غرامات مالية تصل حتى اثنين مليون دينار جزائري وحبس من (5 سنوات الى غاية 20 سنة حبس مؤقت).

3-7 القانون (02-04) :

المؤرخ في : 2004/06/23 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية كما نصت عليه (المادة 1) في هذا القانون. إن الهدف من هذا القانون تحديد قواعد ومبادئ شفافية ونزاهة الممارسات التجارية بين الأعوان الاقتصاديين وبين هؤلاء المستهلكين وكذا حماية المستهلك وإعلامه.

- الممارسات التجارية وشفافيتها، حددت في (المواد 4 و5 و6 و7) المتعلقة بالأسعار والتعريفات وشروط البيع .
- الممارسات الغير الشرعية في (المواد 14 و15).
- ممارسة أسعار غير شرعية وقد حددتها صراحة. (المادة 23).

— ممارسة تدليسية في. (المادة 25).

— الممارسات الغير النزيهة فقد حددتها. (المواد 26 و 27 و 28) من القانون .

4-7- المخالفات والعقوبات :

تفرض عقوبات على كل من ينتهك ويخالف الأحكام في المواد المتعلقة بهذا القانون. (02-04)، وتباين العقوبات بتباين بطبيعة المخالفة، حيث تتراوح الغرامة المالية المقدرة. (من 5000 دج إلى غاية 10 ملايين دج) بالإضافة إلى عقوبات أخرى تتمثل في الحجز على السلع، ويمكن لسلطة القاضي أن يحكم بمصادرة السلع المحجوزة في حالة خرق القواعد المنصوص عليها، وكذلك يمكن للوالي إتخاذ قرار الغلق بناء على المدير الولائي المكلف بالتجارة.

8- قراءات سوسيولوجية لبعض العلاجات التقليدية خارج الاطر القانونية:

1-8- قراءة سوسيولوجية للحالة الأولى :

قضية معالجة لمديرية التجارة لولاية عين الدفلى والأمن الوطني .

في إطار عمل فرقة مختلطة لأعوان التجارة والأمن الوطني بعين الدفلى، وبتاريخ 2016 تم معاينة لمحل كائن ببلدية عين الدفلى. (محل أعشابى). لصاحبه. (ع.ب). وحسب التصريحات أنها كانت تقوم بممارسة الطب البديل والتداوي بالأعشاب، وذلك عن طريق فحص المرضى وتشخيص مرضاهم ثم إعطاء الوصفة التقليدية المناسبة من أعشاب ومستحضرات عشبية (مشروبات). إضافة إلى ممارسة الحجامة والتدليك حسب نوعية الحالة.

وبعد الاطلاع على السجل التجاري لديها، اتضح أنها تنشط تحت رمز (602108) أي نشاط "أعشابى" والذي ينص على بيع أعشاب ونباتات أو أجزاء من نباتات طبية غير سامة طرية أو جافة، وعليه فإن نشاط أعشابى لا يسمح لهذه السيدة بممارسة نشاط "طبي علاجي" وبعد المعاينة داخل المجمع داخل المكان وجد 187 قارورة بسعة 1.5 لتر. بمجموع 280.5 لتر من مشروبات عشبية بدون "وسم" معبأة في قارورات بلاستيكية، وقد تم الحجز عليها وإتلافها في عين المكان بحسب ما تنص عليه المواد (62)، (64) من القانون 03-09 المؤرخ في 2009/02/25، وقد حددت المخالفة لها.

ممارسة نشاط تجاري خارج موضوع السجل التجاري حسب ما تنص عليه المادة 41 من قانون 08-04 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، وقد حددت الغرامة المالية من 20.000 دج إلى 200.000 دج زائد الغلق الإداري للمحل لمدة 30 يوم.

شبكة الملاحظة الخاصة بالحالة رقم 02

تاريخ الملاحظة	مكان الملاحظة	نوع الملاحظة	موضوع الملاحظة	محتوى الملاحظة
خلال فترة العلاج 03/03/2021	مكان ممارسة العلاج بخميس مليانة	ملاحظة غير مشاركة	- نوع العلاج المقدم - ثمن العلاج - طريقة العلاج	محتوى ما لحظناه ان الممارسة العلاجية تتم داخل البيت المعالج والزبارة تكون عن طريق اخذ موعد وفي الغالب تكون بالهاتف . العلاج المقدم هو التدليك ثم الحجامة كما يصفها المعالج على انها انواع الجافة والرطوبة. - اما بالنسبة لفوائد العلاج الممارس فيتمثل في : - علاج الخلعة ، العقم ، الحساسية الدوخة الضغط الدموي. - القائم على العلاج يمارس هذه المهنة رفقة زوجته باعتبار ان المرضى رجال ونساء . - ثمن العلاج يفوق (5000 دج) على مراحل.

2-8- قراءة سوسيولوجية للحالة الثانية :

من خلال هذا الطرح سنستعرض حالة أخرى في ممارسة التداوي والعناية الجسدية بطرق غير قانونية تمثلت في ممارسة الحجامة، يدعي القائمون عليها للعامة أنها تسبب الشفاء للعديد من الأمراض نذكر منها على وجه الخصوص أمراض "الخلعة"

"العقم"، الحساسية الخاصة بالجلد والأمراض الصدرية، كما يدعي أن لها حالات ايجابية في ارتفاع ضغط الدم و"الدوخة"، هذا ما يجعل الكثير من الأفراد ينساقون إليهم تحت وطأة الأمراض والألم والحرمان من الإنجاب وتارة أخرى تحت وطأة الإشهار وربما في بعض من الأحيان نجد لهم أشخاص يمارسون الدعاية النفسية بغية جلب العديد من الافراد وهذا على حساب قوت أولادهم ومعاناتهم الاجتماعية والاقتصادية، ومما سجلناه من خلال خرجتنا الميدانية لهذا المكان الإستشفائي الكائن مقره بخميس مليانة على بعد 30 كيلومتر من مقر ولاية عين الدفلى، أن عدد المقبلين عليه من الولاية ومن خارجها، وان طريقة التسجيل لتلقي الحصاص العلاجية تخضع لبرنامج زمنية لأخذ المواعيد، مما يفسر الكم الهائل والعدد الكبير من المرضى لهذا المحل، بالإضافة إلى أن العلاج يتم على مراحل بمبلغ يفوق 5000 دج، وفي حالة تقديم خلطات علاجية فان المبلغ طبعاً سيزيد عن ذلك، وهذا ما يفسر ربما حالات الغش والاحتتيال والجريمة المكتملة الأركان .

والجدير بالذكر أن الحجامة أصبحت تمارس تحت نشاط المقيد في السجل التجاري (معهد العناية الجسدية) والذي لا يحمل هذا الأخير ممارسة الحجامة بل يختص بالتدليك والتأهيل الجسدي ،لذا تجد ممارسي الحجامة ينشطون تحت هذا النشاط ويوهمون العامة أنهم مرخصون لذلك .

شبكة الملاحظة الخاصة بالحالة رقم 03

تاريخ الملاحظة	مكان الملاحظة	نوع الملاحظة	موضوع الملاحظة	محتوى الملاحظة
خلال فترة العلاج 16/03/2021	مكان ممارسة العلاج ببلدية المخاطرة	ملاحظة غير مشاركة	- طبيعة المرض - الخاضع للعلاج - ثمن العلاج - طريقة العلاج - الوصفات والخلطات المقدمة	زيارة مكان ممارسة العلاج مع احد المرضى (خ) وقد خلصت الملاحظة الى مايلي : - جمع خفير من المرضى ينتظرون دورهم للعلاج ومن بين الامراض الخاضعة للعلاج في حد قولهم نجد التدليك من اجل الانجاب ،التوحد ،الشلل النصفي ،وأمرض نفسية وعصبية مع تقديم زيوت نباتية وحيوانية وبعض الخلطات تصل (15000 دج). - الملاحظ ان العلاج يختص بالنساء والأطفال نظرا لان من يقوم بالعلاج امرأة.

3-8- قراءة سوسولوجية للحالة الثالثة :

أما في بلدية المخاطرة والتي تعتبر إحدى البلديات المجاورة للولاية، قادتنا خرجتنا الميدانية لنقف على احد الأماكن التي تمارس فيها كل أنواع العلاج، ويتعلق الأمر بسيدة (س) تمارس وتدعي في محل ما اكتشفناه، أنها تعالج العديد من الأمراض خاصة منها تلك الأمراض النفسية والعصبية وكذا مرض التوحد والشلل النصفي وأمراض أخرى كالضغط الدموي، بواسطة التدليك واستعمال خلطات من أعشاب وعسل وزيت نباتية وحيوانية، بمبالغ تفوق الخيال، حيث تتجاوز في كثير من الأحيان (15000 دج) للخلطة، ما قد يشكل خطرا على صحة المواطنين، خاصة إذا علمنا أن الطب يبقى عاجزا أمام حالات الشلل النصفي وحالات التوحد، وهذا ما يجعلها تمارس حالات النصب والاحتتيال بطرق غير قانونية بعيدة عن كل ميكانيزمات والبروتوكولات الصحية المعتمدة لدى وزارة الصحة والمرخص بها.

وبناء على ما تم ملاحظته وتقصي لمختلف الممارسات العلاجية للطب البديل فإنه يمكن تبني فرضيات الدراسة القائلة ان غياب الاطر القانونية دور في الاحتتيال باسم الطب البديل، وان فقدان الثقة في العلاج الكيميائي يساعد على الاحتتيال عبر الطب البديل. فلا يمكن مزاوله نشاط طبي مهما كان نوعه بدون سند قانوني ، لأن القانون هو من يحفظ الحقوق ويلزم بتطبيق الواجبات وفق أسس علمية وتنظيمية محكمة.

وعليه يبقى السؤال مطروحا إلى أي مدى تبقى هذه الممارسات بدون أطر قانونية ولا تنظيمية ولا جهة وصية تتبنى الطب البديل كعلم قائم بذاته كما اقترته منظمة الصحة العالمية وبعض الدول العربية؟.

9- الخاتمة :

إن الطب البديل قد قفز قفزة نوعية لدى دول العالم خاصة المتقدمة منها، وقد أسست له إطارا قانونيا ومنهجيا علميا، وتقنية عالية للمساهمة من خلاله في الحل العديد من المشاكل الصحية والعلاجية، إلا أنه في بلادنا الجزائر يبقى يفتقد لهذا الإطار القانوني الذي من شأنه يؤسس لمنظومة صحية للطب البديل كأداة للعلاج وحفظ الصحة العامة للمواطنين، وهذا ما وقفنا عليه ولاحظناه من تجاوزات خطيرة تمس بالأمن الصحي وتتعداه في كثير من الحالات إلى الاحتيال الذي يجرمه القانون وفقا لتشريع الجزائري، وما الحالات التي تطرقنا إليها من خلال هذه الدراسة إلا عينات بسيطة وقليلة وربما ما خفي منها أعظم، حيث تمارس هذه الأساليب في سرية بعيدة عن الرقابة وفي كثير من الأحيان أمام أعين الوصاية، وكل هذا في ظل فراغ قانوني وتنظيمي للطب البديل، لذا يجدر بنا أن نخطو كما خطت بعض الدول على نهج المنظمة الصحية العالمية وفق عدة نقاط منها .

- جعل المرجعية القانونية حاضرة أمام تحمل المسؤوليات لممارسة هذه المهنة.
 - تقنين الطب البديل وفقا لتوصيات وزارة الصحة .
 - الاهتمام بالطب البديل من الناحية التعليمية والأكاديمية.
 - نشر الوعي الجماعي عن طريق وسائل الإعلام .
 - متابعة ميدانية ومستمرة وذلك من خلال عرض حصيلة هذا النشاط بصفة دورية شهرية أو سنوية من قبل مختصين.
- وتبقى صحة وسلامة الأفراد مسؤولية الجميع دون استثناء ، ومحاربة كل من تسول له نفسه ، الاحتيال والتلاعب على حساب ألم ومعاناة الناس باسم الطب البديل.

- قائمة المراجع:

- أبو القاسم سعد الله. (2011). تاريخ الجزائر الثقافي . الجزء التاسع ، 1954-1962. الجزائر عالم المعرفة.
- أبو القاسم سعد الله. (2011). تاريخ الجزائر الثقافي الجزء السابع. 1954-1830. الجزائر. عالم المعرفة.
- أبو القاسم سعد الله. (2011). تاريخ الجزائر الثقافي . الجزء الثاني. 1830-1500. الجزائر. عالم المعرفة.
- إحصائيات من السجل التجاري لولاية عين الدفلى 2021.
- أعشاب طبية لم تعد في متناول الجزائريين . 15.30- date11/12/2020. <https://www.echrouk.online>
- بن عروس حياة. (2015-2014). الطب البديل في المجتمع الجزائري والطب الحديث ، دراسة ميدانية بمدينة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم ، تخصص علم الاجتماع الثقافي ، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله.
- بوحجرة عثمان. (2015-2014). الطب والمجتمع في الجزائر جلال العهد العثماني 1830-1519. مقارنة اجتماعية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران 1 احمد بن بلة.
- الجريدة الرسمية قانون 85-05 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها .
- الجريدة الرسمية قانون (03-09) المؤرخ بتاريخ 2009/03/8 العدد 15 ، قانون (02-04) المؤرخ بتاريخ 2004/06/27 العدد 41 .
- جقريف سارة (2016) ، أعشاب سامة تباع بالملايين في الجزائر ، <https://www.elkhbar.com> - date09/04/2016 article press
- عائشة بنت محمد عمر الشمسان . (2016). الاحتساب على منكرات الطب البديل . ط1. الرياض. دار الصميعة للنشر والتوزيع .
- الفريق طاهر جليل الجبوش. (2001). جرائم الاحتيال ، الأساليب والوقاية والمكافحة. ط1. الرياض. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .
- مجاهد يمينه. (2018-2017). تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830-1962. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر. جامعة وهران 1 احمد بن بلة.
- محلات الأعشاب والرقية تستقطب الجزائريين أكثر من المستشفيات 20: 15-11/10/2017. <https://www.echrouk.online.com>. date

- محمد سرحان علي المحمودي(2019). مناهج البحث العلمي. ط3. صنعاء. دار الكتب .
- مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد بالسجل التجاري .
- مديرية التجارة لولاية عين الدفلى 2021.
- مصطفى خياطي. (2013). الطب والأطباء في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية. دط. الجزائر. منشورات ANEP dépôt légal4581
- مصطفى خياطي. (2013). الطب والأطباء في الجزائر العثمانية، منشورات ANEP. دط.
- منظمة الصحة العالمية . (2013). إستراتيجية منظمة الصحة العالمية في الطب التقليدي والشعبي. 2014-2023. <https://www.who.in>
- نادية سعيد عاشور وآخرون. (2018). سوسولوجية الصحة في المجتمع الجزائري. ط. قسنطينة. الجزائر. مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع .
- نعيمة عيزل . (2004-2005). الطب الشعبي في المجتمع الجزائري. دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر .
- وافية نفطي . (2019). مسألة علوم الطب والصيدلة عند علماء الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة أفاق فكرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة . المجلد5. العدد 10، ص34.
- يحي آمال (2018)، بارونات الأعشاب الطبية تهدد الصيدلة والأطباء، 47: 20-26/11/2018-date [article. https://www.elbilad.net](https://www.elbilad.net)